

قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية،

وإذ تشير إلى الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث<sup>(١٥٧)</sup>،

وإذ تضع في اعتبارها أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ما فتى يضطلع بدور المؤسسة الرائدة داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإعداد دراسة عن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية،

١ - تحيط علماً بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية<sup>(١٥٨)</sup>؛

٢ - تعرض مع الشناء على أنظار البلدان النامية التقرير المذكور أعلاه والتوصيات الواردة في الفصلين الرابع والخامس منه؛

٣ - تدعو المؤسسات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى إيلاء الاهتمام الواجب للتوصيات الواردة في الفصلين الرابع والخامس من التقرير بقصد الإسهام في إطار إجراءاتها المرعية وفي حدود إمكانياتها، في تنفيذ تلك التوصيات؛

٤ - تطلب إلى البلدان المتقدمة النمو أن تساعد، على نحو فعال، البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً بينها، في جهودها الرامية إلى زيادة القدرات والتسهيلات الوطنية اللازمة لتدريب العاملين الوطنيين المؤهلين وتعزيز دورهم في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية؛

٥ - تدعو حكومات البلدان النامية إلى أن تقوم، وفقاً لأولوياتها وبرامجها الانمائية الوطنية، بمواصلة إيلاء اهتمام خاص، بقصد زيادة تحسين وتوسيع نطاق أجهزتها الوطنية لتدريب العاملين المؤهلين، للتدابير الموجهة نحو ما يلي:

(أ) تحقيق المساواة بين جميع أعضاء مجتمعاتها في ميدان التعليم، بغض النظر عن العرق أو الجنسية أو الجنس أو الوضع الديني والاجتماعي؛

(ب) محو الأمية؛

(ج) زيادة دور الحكومة في ميدان التعليم؛

(د) جعل التعليم إلزامياً لجميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة؛

(هـ) تحقيق التنمية المخططة لنظامي التعليم والتدريب الوطنيين؛

وذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ومع المجتمع الدولي عموماً؛

٥ - تناشد الحكومات ومنظمات المجتمع الدولي المعنية أن تعيد النظر فيما تقوم به من أنشطة لخير الأطفال، بهدف التعجيل بالتقدم نحو بلوغ أهداف وغايات الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث، والتعاون تعاوناً كاملاً مع مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة؛

٦ - تعرب عن تقديرها لجميع الحكومات التي تبرع لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وتناشد على سبيل الاستعجال جميع الحكومات، وخاصة تلك التي لا تبرع بالتكافؤ مع قدرتها، أن تزيد من تبرعاتها على أساس متعدد السنوات، إذا أمكن، حتى يتسنى للمؤسسة أن تصل إلى إيرادها المستهدف وهو ٣٥٠ مليون دولار لعام ١٩٨٢، كما ورد في خطة العمل المتوسطة الأجل التي اعتمدها المجلس التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة في دورته المعقودة في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٠<sup>(١٥٦)</sup>.

#### الجلسة العامة ٨٤

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

٨٠/٣٥ - دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٣٥/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية،

وإذ تأخذ في اعتبارها قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٢/١٩٧٩ المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٩ و٦٣/١٩٨٠ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ بشأن الموضوع نفسه، اللذين رجا فيهما المجلس، في جملة أمور، من الجمعية العامة أن تنظر فيما يمكن اتخاذه من تدابير شاملة في إطار منظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان النامية في سعيها إلى تعزيز دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة لتلك البلدان،

وإذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤، والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وكذلك إلى

(١٥٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠، الملحق

رقم ١١ (A/1980/41)، الفقرات من ٧٥ إلى ٧٧.

(١٥٧) انظر القرار ٥٦/٣٥، المرفق.

(١٥٨) DP/443.

وإذ تؤكد من جديد استمرار سريان توافق الآراء لعام ١٩٧٠ بصيغته الواردة في مرفق قرارها ٢٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ والمبدأ التوجيهي المتعلق بالأبعاد الجديدة في التعاون التقني المنصوص عليها في مرفق قرارها ٣٤٠٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥،  
وإذ تؤكد من جديد أيضاً أهمية تنفيذ قرارها ٣٤٠٥ (د - ٣٠) تنفيذاً تاماً وعلى وجه السرعة،

وإذ ترى أن الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة في التعجيل بتنمية البلدان النامية وفي تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث<sup>(١٥٩)</sup> وبالتالي في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وقد درست تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي<sup>(١٦٠)</sup>، وإذ تلاحظ باهتمام الفقرة ٨ من التقرير المتعلقة بتصنيف الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في فئات،

وإذ يساورها القلق لأن جزءاً كبيراً من الموارد المخصصة لأنشطة التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة يستوعب في التكاليف الإدارية وتكاليف الدعم الأخرى للوكالات الممولة والمنفذة،

وقد نظرت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠/٦٦ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية،

وإذ ترى أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تشمل، في جملة أمور، تلك الأنشطة التي تتسم بطابع التعاون الانمائي والتي تسعى إلى تعبئة أو زيادة إمكانات وطاقات البلدان على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الرفاه، بما في ذلك نقل الموارد إلى البلدان أو المناطق النامية بشكل ملموس أو غير ملموس،

وإذ ترى أيضاً أن جزءاً كبيراً من موارد العالم البشرية والمادية ما زال يحول إلى التسليح مما يؤثر تأثيراً ضاراً على الأمن الدولي والجهود التي تبذل لتحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد بما في ذلك الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وإذ تطلب إلى الحكومات أن تتخذ تدابير فعّالة في ميدان نزع السلاح الفعلي من شأنها أن تزيد من إمكانيات تحويل الموارد المستخدمة حالياً في الأغراض العسكرية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيّما لتنمية البلدان النامية،

٦ - تدعو كذلك الحكومات المستفيدة ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى مراعاة الحاجة الماسة إلى توفير العاملين الوطنيين المؤهلين عند تحديد المشاريع المشتركة بين البلدان في دورة البرمجة الثالثة، ١٩٨٢ - ١٩٨٦؛

٧ - ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يتخذ الترتيبات اللازمة، في حدود الامكانيات الموجودة، لنشر المعلومات على أساس دوري عن الخبرة الوطنية للبلدان ذات النظم الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة في مجال تدريب العاملين الوطنيين المؤهلين ودعم دورهم في التنمية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية؛

٨ - ترجو كذلك من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي القيام، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع الحكومات المعنية، بإعداد تقرير مرحلي عن تنفيذ هذا القرار وتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٢.

#### الجلسة العامة ٨٤

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

#### ٨١/٣٥ - الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

##### إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٣٢٠١ (د - ٦) و٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وإلى قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، وقرارها ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦٨ (د - ٥٤) المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٣،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، وبوجه خاص الجزء الخامس من مرفقه،  
وإذ لا تفوتها أهمية تنفيذ التوصيات الواردة في قرارها ١٩٧/٣٢ تنفيذاً تاماً ودون إبطاء لا موجب له،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٠١/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ و٢١٣/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩،

(١٥٩) انظر القرار ٥٦/٣٥، المرفق.

(١٦٠) Corr.1 و A/35/224، المرفق.